الخبرة والسلوك والاتجاهات اللازمة لتحقيق التنمية المطلوبة.

نستخلص من كل ما تقدم ان كل عملية تنمية تقصد الوصول الى هدف، ويجب ان تتوفرلها الظروف المناسبة، بالاضافة الى الادوات التي تنفذ بها. ان الظروف الموضوعية للريف الفلسطيني - تحت الاحتلال الاسرائيلي - تؤكد ضرورة الأخذ بنظام اجتماعي قادر على ان يحل مشكلة الانتاج والتوزيع، دون ان يتناقض مع مفاهيم وقيم وحضارة المجتمع الفلسطيني ولا يتأثر بالسلطة وانظمتها. لان المقصود من العملية التنموية للانسان الفلسطيني في الريف هو تحقيق صمود هذا الانسان فوق تراب وطنه مرحلياً من اجل الوصول الى الهدف الاسمى وهو الاستقلال. اما الهدف الاقتصادي للعملية التنموية فهو الارتقاء في مستوى الانتاج الى درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد، ولذلك فان جميع العمليات الحالية ستؤدي الى الهدف النهائي.

ان تطبيق البرامج التنموية في مجتمعنا الفلسطيني يحتم قبولها من الجماعات الموجودة فيه، لذا فان المبادأة في تطبيق برامج التنمية في ظروفنا يجب ان تتبع مع القواعد الشعبية، وهذه القواعد الشعبية تخلق قيادات يكون لها في الغالب قوة التأثير على الافراد. من هنا نستطيع القول ان المنظمات الجماهيرية العاملة في الريف هي الطليعة في الاتجاهات والقيم والمبادىء والاهداف لهذا القطاع من الشعب، كما ان بيدها قوة تنفيذ البرامج التنموية واحداث التغييرات المطلوبة، فتأثيرها على الافراد هو الاقوى لانه تأثير شخصي ومباشر. ومن الضروري اعداد الخطط لتدريب هذه المنظمات بالاضافة الى الجمعيات التعاونية والخيرية والاندية والتي لا بد ان تحتل مكانها في عملية التنمية الريفية.

وقبل البدء في دراسة التنمية لريفنا الفلسطيني يجب معرفة الظروف المحيطة به.

ولكي تكون التنمية الريفية لمجتمعنا شاملة ومحققة لاهدافها، فقد اجمع معظم الباحثين والدارسين على ان هذه العملية يجب ان تتضمن ما يلي:

أولا: تحسين الظروف المعيشية للريف:

١ ـ التعليم: وذلك برفع عدد المدارس والنهوض بوسائل التعليم وجعلها منسجمة مع الواقع ومحو الأمية ونشر المدارس الزراعية ورفع المستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية.

٢ ـ الصحة: وذلك بتقديم الخدمات الصحية ورفع المستوى الثقافي الصحي والكشف عن مكامن الاوبئة والامراض السارية.

٣ ـ توفير الخدمات الكهربائية ومياه الشرب والطرق العادية والزراعية.

ثانيا: نشر الاجهزة الاجتماعية في الريف:

وتضم هذه الاجهزة مهندسين وزراعيين وأطباء ومرشدين اجتماعيين وعلى هذه الاجهزة تقديم خدماتها كل حسب اختصاصه.

ثالثا: ايجاد علاقة جديدة بين الملاكين والفلاحين:

حيث لا يمكن توزيع الاراضي توزيعاً عادلاً ضمن الظروف الحالية التي نعيشها والمتمثلة بالاحتلال،